

مقدمة تعتبر التجارة الخارجية أو الدولية من أقدم إهتمامات الفلسفة الإقتصادية ورجال الإقتصاد و اليوم إزدادت أهمية هذه التجارة حتى أصبحت عاملا رئيسيا في الإستراتيجية الإقتصادية و السياسية للدول و تتسم العلاقات الإقتصادية الدولية بطابع يجعلها تباين العلاقات الإقتصادية الداخلية حيث يعترضها عدة قيود وعوائق تفرضها الدول للمحافظة على سياستها أو أقتصادياتها ومن هنا نستشف أن التجارة الدولية أو الخارجية تستجيب للظروف والعوامل الخارجية من ناحية وتؤدي دورا هاما في الإقتصاد الوطني من ناحية أخرى ، ولكن كيف تمكنت هذه التجارة من التطور والإزدهار إلى الشكل الذي أصبحت عليه الآن وما هي الأفكار التي ساهمت في بلورت طرق المعاملات التجارية الدولية لعل من أهم الأفكار أو المذاهب التي أدت بالتجارة الدولية إلى ما آلت إليه هو المذهب الماركنتيلي أو التجاري الذي يعد أولى خطوات التفكير الإقتصادي الدولي ونقطة إطلاق السياسات والإستراتيجيات في المعاملات التجارية الدولية ترى ما هي الماركنتيلية ، ما هي ظروف نشأة هذا المذهب وكيف تم هل كان فعلا مذهبا فعلا ومحققا لرفاهية الشعوب والأمم وما هو النقد الموجه له ؟ المبحث الأول : التعريف بالمذهب الماركنتيلي أو التجاري المطلوب الأول : تعريف الماركنتيلية الماركنتيلية هي مذهب إقتصادي ظهرت بوادره ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر بالإنجليزية التي تعني " التاجر " Merchant وساد إلى غاية القرن النصف الثاني من القرن الثامن عشر والماركنتيلية لغة جاءت من أما إصطلاحا فهي المذهب الذي أولى إهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة "ذهب وفضة" باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها المطلوب الثاني : الظروف التي مهدت للفكر الإقتصادي الماركنتيلي شهد القرن الخامس عشر والسادس عشر تحرر العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا و أتجه معظم المتحررين للعمل في التجارة إلى أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الإتساع و الأهمية بحيث يوفر لهم مكانة إقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم . لقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو بصورة متسارعة بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار و أدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الإقتصادي و ظهورهم كطبقة إجتماعية قوية في بلدانهم ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التجارة الدولية بنذاك :*- إتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم حينها إنجلترا ، هولندا ، فرنسا واستخدمت هذه المعادن في شراء المنتجات من البلدان الأوروبية المتقدمة*- ومن جهة أخرى ونتيجة لتحالف الملك والتجار فقد تم القضاء على سلطة الإقطاعيين والنبلاء و الأمراء وتمكن الملك من فرض سلطة مركزية على سلطات الأمراء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة و كانت هذه الخطوة الأولى التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة التي تقوم على أساس قومي و تخضع لسلطة مركزية واحدة وكانت القوة الثانية التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة بروز القوميات العرقية و تفكك الإمبراطوريات الكبرى و انهيارها و يعد ظهور الدولة الأوروبية بهذا الشكل الحديث ذا أثر بالغ في سياسة التجارين إذ قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية على مستوى الإقتصاد القومي بما يخدم مصالحهم و يحقق لهم أكبر ربح و أكثر ثراء . ولقد كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي ساهمت في تطور الفكر السياسي و الإقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية المتحررة من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى إنبهار بقية أعمدة النظام الإقتصادي وتقوية السلطة المدنية للملك أو الحكومة من جهة أخرى لا تؤمن إلا بمصلحتها القومية وتعمل جاهدة على مد سلطانها و توسيع رقعتها إلى احتدام الصراع بين هذه الدول لصون مستعمراتها وعدم السماح لأي دولة باستغلال مواردها المطلوب الثالث : نشأة الماركنتيلية في مثل هذه الظروف كان لابد لهذه التطورات أن تجد تعبيراً عنها في مجال الفكر الإقتصادي فإنها النظام الإقتصادي وقيام الدول الوطنية ذات السلطة المركزية ووقوع كل منها في سياق مع الآخرين من أجل بسط سلطانها و الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية كل هذه التطورات اقتضت فلسفة جديدة تختلف عن تراث العصور الوسطى ومن هنا نشأت مجموعة الأفكار التي أطلق عليها فيما بعد الميركانتيلية أو التجارية ويربطها جميعا خيط واحد وهو محاولة الكشف عن السياسة الإقتصادية الملائمة لحاجات الدول الصاعدة المبحث الثاني : مبادئ الفكر الماركنتيلي : يقدر علماء الفكر الإقتصادي على أن أفكار التجارين كانت تدور حول عدد من المبادئ الأساسية ألا وهي :المطلب الأول : العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس إن التجارين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة ونقطة قوتها و يصدق ذلك بصفة " Bullionists " خاصة على كتابات التجارين قبل بداية القرن السابع عشر ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق إسم المعدنيين على رجال الرعيل الاول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة وبالنظر إلى الظروف التي أتت بالمذهب التجاري والتي كان ضمنها ظهور الدولة الإقليمية نجد أن دوافع التجارين لإعطاء المعادن النفيسة كل هذه الأهمية كانت منطقية فقد أستنفذت الحرب المتواصلة خزائن الملوك ولم توفر الضرائب الإيراد اللازم لقيام الدولة بأعباء الدفاع

والحروب والإدارة العامة وأصبح الملوك في ضائقة مستمرة ، والملك ليس في حاجة إلى قمح أو قطن لمتابعة حروبه والقيام بسائر نفقات الدولة وإنما هو بحاجة مستمرة إلى ذهب وفضة ليؤكد سلطانه ويحقق أطماعه ويدراً عن نفسه أطماع غيره إذن فالمعدن النفيس وقوة الدولة وتوأمين لا ينفصلان. غير أن المسألة لا تقف عند حد ملائمة المعدن النفيس للقيام بحاجات الدولة الناشئة فالواقع أن وجهة نظر التجاريين تستند إلى أكثر من ذلك فإننا نجد في كتابات بعضهم قياس ثروة الأمة على ثروة الأفراد ، فكما أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة كذلك شأن الأمم وفي ذلك يقول توماس مان 1664 ويصدق ثروة المملكة ما يصدق على ثروة الفرد الذي يكسب دخلاً سنوياً مقداره 1000 جنيه ولديه رأس مال نقدي يبلغ ألفاً من الجنيهات . إذا أنفق هذا الفرد 1500 جنيه في السنة فإنه سيفقد كل أمواله بعد أربع سنوات في حين سيضاعفها خلال نفس المدة إذا أنفق 500 جنيه سنوياً فقط وهذه القاعدة لا تغيب أبداً في حق المملكة كذلك يمكننا أن نركز على عنصرين هامين أديا بالتجاريين إلى إتخاذ هذا الموقف من المعادن النفيسة أولاً – الإرتفاع الشديد للأسعار في أوروبا خلال القرن السادس عشر الذي صاحبه زيادة ضخمة في كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير معهودة في نواحي النشاط التجاري والصناعي والحرفي وقد دفع هذا المركاتيليين إلى الربط بين هذه الظواهر المختلفة وكان التفسير الذي خلصوا إليه هو أن الزيادة في النشاط الإقتصادي قد تترتب على الإرتفاع في الأسعار وزيادة الموجود في الدولة من المعادن النفيسة (النقود الذهبية والفضية) لكن هذا التحليل لم يكن مبيناً على أي أساس علمي بل هو عبارة عن استنتاج جاء من حدوث ظاهرتين معا في آن واحد. ثانياً – إعتقاد العديد من التجاريين أن مستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التي تستخدم في القيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري وأن مستوى الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة في الدولة فإذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة النشاط الإقتصادي . **المطلب الثاني : تحقيق ميزان تجاري موافق** من أهم المبادئ التي أعطاهها التجاريون أهمية كبرى هو مبدأ الإهتمام بالتجارة الخارجية أو الدولية فمن وجهة نظرهم إلى العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس فإن الزيادة من هذا المعدن يعني زيادة ثروة الأمة ومن ثم فإذا كان للبلد مناجم لهذه الثروة وجب عليهم استغلالها بشتى الوسائل وإذا إفتقر البلد لمناجم ومعادن نفيسة فالطريق إلى زيادة رصيده منها يمر عبر التجارة الدولية وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد عن كمية ما يشتريه منه وهذا ما يسمى تحقيق الفائض في الميزان التجاري وهذا الفائض المتحقق يزيد من ثروة الدولة من المعدن النفيس وبالتالي وكنتيجة لذلك ستنتعش الأسعار والإنتاج أما في حالة وقوع العكس وهو أن قيمة الواردات تكون أكبر من قيمة الصادرات فإن الدولة ستتحقق عجزاً في ميزانها التجاري وستضطر إلى إخراج معادنها النفيسة بمقدار ذلك العجز وفي ذلك نقصان شرائه ويلزم عن هذا التحليل وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري لزيادة الثروة ويقول ميسلند 1623 "إذا زادت قيمة السلع الوطنية والمصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائماً هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وأنتعاشا حيث أن الفائض لابد أن يأتي لها بالمعدن النفيس" كما أن توماس مان 1664 يقول "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشترى منهم في القيمة" لقد أستطاعت المركاتيلية أن توجه النظرة للتجارة الخارجية بعين الحارس لكل تحرك أو تدفق للسلع والمعادن " Bullionism " النفيسة وقد مرت هذه السياسة بعدة مراحل وهي : المرحلة الأولى : وهي التي تعرف بمرحلة السياسة المعدنية وفيها أعتبر التجاريون أن الطريقة الوحيدة للإحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته هي فرض رقابة تامة على كل خروج أو تحرك للمعدن النفيس وتركيز كل المعاملات في الصرف الأجنبي في يد موظف عمومي وهو صراف الملك حيث يشرف على تصدير أو أستيراد أو التصرف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي . المرحلة الثانية : في هذه الفترة وجدت الدولة أنه يكفي أن تكون معاملات الدولة مع كل دولة على أفراد ذات فائض في الميزان التجاري ومنه لم يعد هناك داع إلى مراقبة للصادرات من الذهب والفضة وإنما يكفي أن تكون مجموع المعاملات لصالح الدولة . المرحلة الثالثة : هنا في هذه المرحلة اتضحت فكرة الميزان التجاري الحديثة حيث أن البلد يجب عليه تحقيق فائض في الميزان التجاري السنوي بغض النظر عن المعاملات الثنائية الأداء حيث يمكن أن يحقق خسارة بوحدة مع البلد الأول لكنه يعوضها بربح عدة وحدات مع بلدان أخرى بحيث تكون النتيجة النهائية فائضاً موافقاً على التجارة الخارجية في مجملها كما تجدر الإشارة إلى أن التجاريين تطرقوا حتى لما يسمى بالصادرات والواردات غير المنضورة وعلى ذلك فإننا نجد أن توماس مان يشير إلى نفقات النقل البحري ونفقات الجيوش خارج البلاد وما يدفع الكاثوليك للكنيسة بروما وهو يذكر أثر هذه المدفوعات على دخول وخروج الذهب شأنها شأن السلع التي تستوردها وتصدرها الدولة . **المطلب الثالث : تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية** : واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية

فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه، ولا بد أن يكون محلاً لسياسة هادفة من الدولة و منثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري. وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحضر بعضها كما تتمثل في إعانة بعض الصادرات. لم يقف تدخل الدولة عند حدود التجارة الخارجية بل تعداه إلى إشرافها على عملية إنتاج السلع المعدة للتصدير وتوفير ظروف أخرى لزيادة الصادرات. وكان أكثرها شيوعاً منح إنتاج سلعة أي معينة أو تصديرها لشركة معينة ومثل ذلك شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأوسط في إنجلترا. كذلك إمتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الأجور وإستيراد العمال المهرة من الخارج وإنشاء صناعات وطنية وإستغلال المزارع والمناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية. وفي شئون النقل البحري وصناعة السفن كانت قوانين الملاحة في إنجلترا نموذجاً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا انجليز يقودها قبطان أنجليزي وملاحوها انجليز. المطلب الرابع: ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي: كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الإهمية ويجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة والتجارة والصناعة. فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس وقد اشار التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئاً إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة. أما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي. وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل إقتطاعاً من الثروة القومية. كما اعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس. وترتب على ذلك أنهم كانوا ينادون بإتباع السيلسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة. أما الزراعة فلم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر لأن وحسب منظورهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج لذلك فقد جاءت التجارة في ذيل أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة. المطلب الخامس: زيادة حجم السكان: الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة أما الرفاهية الفردية فقد كانت غير ذات معنى بالنسبة لهم فلم يكن هدف السياسة الاقتصادية إشباع رغبات الفرد وتحقيق رفاهيته ومن هنا كانت نظرتهم للسكان. من ناحية أخرى فإن ازدياد حجم السكان يؤدي إلى ازدياد اليد العاملة و رخصها وكلاهما يساعد على نمو الصناعة. المبحث الثالث: السياسات المتبعة في الفكر الماركنتيلي. إن الغاية وراء سياسة التقييد الشديد للتجارة الخارجية كانت تتمثل أساساً في تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية، وهو تكوين الفائض من المعادن النفيسة. ولذلك أصبح تدخل الدولة أمراً حتمياً حتى يتم محاربة الواردات وتقييدها من جهة والعمل على إنعاش الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن منها من جهة أخرى. هذه السياسة كانت ترتكز أساساً على عدة سياسات إنتهجها الماركنتيليون لتحقيق أهدافهم ومن أهم هذه السياسات: المطلب الأول: سياسة إحتكار الدولة للتجارة (state monopoly of trade) الخارجية. من أهم الأساليب الرئيسية التي إبتدعها الماركنتيليون للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم إحتكار الدولة لها فقد قامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة في سلع معينة أو في مناطق معينة كما قامت بتنظيم وإدارة (monopoly of trade) الصادرات الوطنية بطرق مباشرة. فلقد حرمت البرتغال مثلاً على أي دولة أجنبية أن تتاجر مع مستعمراتها في الشرق وإستخدمت في ذلك أسطولها البحري. كما قامت الدولة الأسبانية بحراسة تجارتها الخارجية دائماً بقوة بحرية وحددت ميناء إشبيلية و عدد محدود من موانئ مستعمراتها الأمريكية للشحن البحري كل ذلك لتتأكد من وقوع التجارة الدولية بيدها. واحتكرت الدولة الهولندية تجارة مستعمراتها في الهند الشرقية بالكامل وابتدعت وسائل عدة لتنفيذ هذه السياسة من أهمها الرقابة المباشرة وتحديد الكميات المنتجة من السلع الهامة داخل مستعمراتها. وبالإضافة إلى هذا أصدرت بريطانيا قوانين ببيع بعض السلع الهامة التي يحرم تصديرها من مستعمراتها وهنا نلاحظ مدى أهمية الدور الذي لعبته الملاحة في تمكين الدولة من إحتكار التجارة الخارجية وتنظيمها ولقد كان هذا من أحد الأسباب المباشرة وراء صدور قوانين الملاحة في بريطانيا وغيرها من الدول الماركنتيلية المطلب الثاني: سياسة الاستيراد من الممكن تلخيص سياسة الاستيراد الماركنتيلية في مبدأ هام ألا وهو محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعدن النفيس خارج الدولة أما الأسلوب الذي إتبع لتنفيذ هذه السياسة فقد تمثل في الضرائب الجمركية المرتفعة والمنع المباشر لبعض السلع من الدخول أما تجارة الواردات من المستعمرات فقد كان لها وضع خاص

حيث كانت البلدان الأوروبية الماركنتيلية تحصل عليها بأثمان بخسة ثم تعيد تصدير جزء كبير منها في السوق الأوروبية و من ثم يتحقق لها منها فائض صافي من الذهب. إلا أن قوانين الاستيراد كانت مرنة و لينة إذا ما تعلق الأمر بالمواد الخام التي لا تتوافر عليها الدولة و الضرورية للصناعات التصديرية المهمة كونها ترفع من قيمة الصادرات و منه فهي تدخل المعادن النفيسة و تزيد في ثروة البلد. المطلب الثالث: سياسة التصدير بما بالنسبة لسياسة التصدير فقد شجعت الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل دائما على إكتساب أسواق خارجية جديدة خاصة البلدان المكتشفة حديثا و الغنية بالمعادن النفيسة. وحينما كانت بعض صناعات الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الأجنبية في بعض الأسواق فإن الدولة لا تتوانى عن مساعدتها مباشرة بمعونة مالية. كما أن الدول الماركنتيلية قد قامت بفرض ضرائب جمركية مرتفعة جدا على بعض صادرات المواد الخام و السلع نصف المصنعة و التي تلزم للصناعات القومية الهامة التي يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس. و هكذا تمكنت الدول من حماية صناعاتها القومية الهامة من مواجهة أية مشاكل قد تنشأ في سبيل الحصول على مستلزمات إنتاجها. وهكذا ساهمت الدول الماركنتيلية في تقوية المركز التنافسي لصناعاتها القومية في الأسواق الخارجية و من ثم ازدادت قدرتها على اكتساب المعدن النفيس و استطاعت أن توجه كل طاقاتها الاقتصادية نحو تصدير المنتجات و تحقيق الفائض المنشود في الميزان التجاري و تعزيز ثروتها من المعادن النفيسة المطلب الرابع: سياسة الأجور المنخفضة لقد تنبه الماركنتيليون إلى أهمية تخفيض نفقة الإنتاج للصادرات من السلع المصنوعة لهذا دعو إلى سياسة الأجور المنخفضة لأنها تساهم في بقاء نفقات الإنتاج منخفضة. المبحث الرابع : سلبيات المذهب الماركنتيلي يسيطر المذهب التجاري على الممارسات الاقتصادية الأوروبية خلال القرن 16 وكانت مظاهره تتجلى في كل أوجه الحياة و إنعكساته على الشعوب كانت واضحة حيث أن مبدأ تحصيل المعادن النفيسة وزيادتها قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بطريقة غير مسبوقة ولم يتوافق ذلك مع مصالح الأفراد الذين أهملهم المذهب وخص عنايته الكاملة للدولة أو المملكة كما أن مبدأ تخفيض الأجور يعد مبدأ ضالما حيث يستعبد العمال ولا يأبه لوضعهم الاجتماعي و من جهة أخرى فإن السياسات الممنهجة للتجاربيين كانت تؤدي إلى عكس النتائج الاقتصادية المنطقية بقولهم أن زيادة المعدن تزيد الثروة و تزيد الإنتاج و من ثم فهناك زيادة أكبر في معدلات التصدير وتحقيق ميزان تجاري موافق إلا أن هذه الزيادة في المعادن في الحقيقة قد أتت بزيادة في الأسعار وهذا ما يقوض من عملية التصنيع والتصدير ، أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية و إنخفاض مستوى معيشة الفرد فقد كانت بعيدة كل البعد عن أدهان التجاربيين ويمكن تلخيص عيوب المذهب الماركنتيلي في ب. * - تعطيل سير التجارة الدولية بالتدخلات الدائمة للدولة * - عدم الإمكان المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم * - إستعمال بشع لموارد الشعوب المستعمرة وتقوية النزعة الإستعمارية * - إرتفاع في الأسعار * - إهمال الزراعة والتجارة الداخلية * - التشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك . المبحث الخامس : النقد الموجه للماركنتيلية وبداية زوالها هاجم ديفيد هيوم السياسة التجارية الماركنتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها وخلاصة مناقشته هي أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس . لا بد أن يؤدي إلى تدهوره ، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الإقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية وفي رأي هيوم . أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير و من ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته كما إعتبر آدم سميث أن السياسة التجارية الماركنتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا عميقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق ويمكن تصويره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل إقتصادي مبني على حقائق ومشاهدات واقعية . وقد بين المذهب ذلك في كتابه ثروة الأمم " . ومن هنا بدأ الماركنتيلي في التراجع والإضمحلال فكريا من جهة أخرى أدت التطورات التكنولوجية كإكتشاف المحرك البخاري إلى تحول كبار التجار إلى مستثمرين صناعيين يندون تدخل الدولة في شؤون الإقتصاد والتقييد الصارم للصادرات و الواردات وتحولوا شيئا فشيئا إلى سلطة تضاهي سلطة الملك و من ثم فقد أخذ الفكر التجاري في الغضمحلال وكانت أنجليترا بالذات التي تعتبر مهددة هي أيضا لحده